الفصل الثاني: التحولات المعرفية في حقل علم السياسة

يحاول هذا الفصل وضع التحولات البارادايمية في حقل علم السياسة في سياقها المعرفي الصحيح، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى تجنب بعض المحاذير فيما يتعلق بتاريخ علم السياسة، فأغلب البحثين الذين تناولوا هذا الموضوع لم يخرجوا عن المقاصد التالية:

- محاولة شرعنة البارادايم المهيمن على الحقل المعرفي؛
- السعي لإقناع المانحين بأهمية ودور علم السياسة؛
- التعرض لتاريخ تطور الحقل لدى تأليف كتاب دراسي موجه لطلبة علم السياسة؛
- دراسة نقدية تهدف إلى إعادة توجيه علم السياسة في منحى آخر؛
- إعطاء تأويلات جديدة لتاريخ الفكر السياسي؛
- علم اجتماع يسعى لصياغة نظرية حول السياسة من خلال إعادة بناء أنماط التفكير المتأصلة في المجتمع في فترات تاريخية متعاقبة.

وفي سياق هذه المحاذير يحاول هذا الفصل الاستعانة برؤى مختلفة من أجل ترجمة التحولات المعرفية الأساسية في علم السياسة.

1- محاولة إرساء دعائم علم السياسة وأهم محطات تطوره

يعود الفصل في إرساء أسس علم السياسة كتخصص أكاديمي يحظى بالاهتمام إلى 1903 عندما تم تأسيس "الجمعية الأمريكية لعلم السياسة" حيث ساهم ذلك في إعطاء هوية للحقل، ومنذ ذلك الوقت فقد مر مسار تطور هذا التخصص عبر خمس مراحل، تميزت كل واحدة منها بسعي إحدى التوجهات المعرفية للهيمنة عليه:[41] مرحلة سيادة "النزعة الدولاتية" State-centred (التمحور حول الدولة وجعلها مرجعية للتحليل)، وهي النزعة التي رافقت مسيرة هذا الحقل خلال بواكير سعيه لاكتساب المهنية؛ مرحلة سيادة "النزعة التعددية" Pluralism: وقد برز هذا التوجه مع نهاية العقد الثاني وبداية العقد الثالث من القرن العشرين مطالبا باهتمام التحاليل السياسية بفواعل آخرين غير الدولة؛ مرحلة سيادة "النزعة السلوكية" Bahavioralism (ظهرت منتصف القرن العشرين)؛ الاتجاه نحو إرساء "علم سياسة جديد" New Political Science (وذلك خلال نهاية الستينيات وبداية التسعينيات)؛ التيار المعروف حديثا بـ "بريسترويكا علم السياسة" (تزامن ظهوره مع بدايات القرن الحادي والعشرين).

بالنسبة لـ"جون س. دريزك" John S. Dryzek فإنه ومن بين التوجهات المعرفية الخمس، وحدهما "التعددية" و"السلوكية" استطاعتا إحداث تحول معرفي بالمفهوم "الكوني" Kuhnian ما يعني أن الاتجاهات الأخرى تمثل مجرد برامج بحثية بمفهوم "لاكاتوش". ويحاجج "دريزك" بأن سر نجاحهما هو عدم تعرضهما لأية مقاومة داخل الأوساط الأكاديمية، على أنها تعرضت لاحقا لانتقادات ومقاومة من قبل تيارات نظرية أخرى، لكن بعد أن كللت ثورتها المعرفية بالنجاح.

إن الهدف المتوخى من تأسيس مدرسة فكرية جديدة هو الهيمنة على المشهد العام للتخصص من خلال الادعاء بامتلاك فهوم متكاملة حول موضوع الدراسة والبحث لهذا التخصص، وذلك عبر صياغة أجندة جديدة للبحث على أنقاض الأجندة التي اعتمدها الحقل المعرفي عندما كانت مدرسة معرفية أخرى تهيمن عليه. فبعضها كان بمثابة "ثورات معرفية كونية" استطاعت إحداث قطيعة مع واقع التخصص في السابق، أما البعض الآخر فقد كان مجرد "برامج بحثية لاكاتوشية" مثل "الوظيفية البنيوية" structural functionalism أو البيوسياسة. يختلف "بيرسن" و"سكوكبول" Pierson وSkocpol مع وجهة النظر هذه ويرتأيان أن تطور الحقل عرف ظهور ثلاثة بارادايمات كبرى لا أكثر وهي: "السلوكية" و"العقلانية" و"المؤسساتية". لكن من حيث المبدأ يبدو أن هناك اتفاقا ضمنيا بين الطرحين، فـ "دريزك" يتحدث عن نجاح مسعيين لإحداث تحول "بارادايمي" في الحقل وهما: الدولاتية والسلوكية بمعنى أنهم يستبعدون نجاح المساعي من "أجل علم سياسة جديد" في تغيير أجندة الحقل بشكل كلي. والتوافق الضمني هنا يكمن في أن المؤسساتية امتداد للنزعة الدولاتية بينما تنطوي الاثنتين على العقلانية.

2- دور الثورة المعرفية دولاتية التوجه في إرساء تخصص علم السياسة

تمحور الخطاب العلمي لهذا الحقل المعرفي على الدولة ابتداء من "فرانسيس ليبر" Francis Lieber، والذي عين كأول أستاذ لعلم السياسة بجامعة كولمبيا الأمريكية عام 1857، وصولا إلى "وودرو ويلسن" Woodrow Wilson وغيرهما من الباحثين، وخلال هذه الفترة كانت المهمة الرئيسية لعلم السياسة إرساء "دولة قومية موحدة" و"مواطنة فاضلة". وقد تبنى

هذا الخطاب غاية معرفية مهمة هي البحث عن القوانين التي تحكم توزيع السلطة بين مؤسسات النظام السياسي للدولة، وبذلك فقد انصب البحث على النصوص الدستورية وما تقوله بشأن التزامات الأفراد الذين يعينون في مراكز سلطوية وحدود صلاحياتهم. وهكذا هيمن تصور الدولة على أجندة علم السياسة في الولايات المتحدة مع نهاية القرن التاسع عشر.

إن تطور الحقل المعرفي لعلم السياسة في هذه الفترة –فترة التأسيس- انطوت على أهداف معيارية وبالذات السعي من أجل إقامة دولة قومية موحدة وأمة تمتع بالإرادة والقدرة لتحقيق هذا الهدف. وفي هذا الاتجاه أشار "فرانك قودنلو" حول دور علم السياسة في تحقيق "إرادة الدولة": "أحيانا تنشأ التحالفات السياسية لهذا الغرض (تحقيق إرادة الدولة)، خاصة الحركة التقدمية، لكن الهدف الذي وجد من أجله هذا المشروع يتمثل بالأساس في مكافحة الفساد، الزبونية، الماكنة الحزبية، المحاباة، والجهوية، وهي المظاهر التي سعت النزعة الدولاتية إلى محاصرتها.

يدعم ذلك وجهة نظر "دايفيد بوستن" David Boston القائلة بأنه خلال هذه الفترة من تطور علم السياسة انتفت الخطوط الفاصلة بين أجندة البحث وأجندة الباحثين ويعود ذلك في جزء كبير منه إلى الفوضى التي كانت مستشرية على الصعيد المنهجي.

لقد اتسمت المنهجية في هذه الفترة –فترة التأسيس- التي يطلق عليها الباحث "دايفيد بوستن" وصف الفترة الكلاسيكية بأنها كانت مجالا غير رسمي، وهو نوع من التناقض فـ"الدولاتية" ركزت أجندتها البحثية على الدولة والمؤسسات الرسمية لكنها اعتمدت في ذلك على أدوات لم تكن تكتسي الطابع الرسمي في العلوم الاجتماعية نهاية القرن التاسع عشر. ذلك أن المنهجية لم تكن تطرح أية مشكلة بالنسبة للدولاتيين الكلاسيكيين "المحترفين" أو للتعديين الثوريين "الهواة"، لأن مجال البحث والتحليل للظواهر السياسية كان مفتوحا للجميع سيما القادمين من حقول معرفية مجاورة لعلم السياسة. وقد ساهم ذلك في إبطاء تطور هذا الحقل المعرفي، لأنه وفي غياب منهجية واضحة لم يكن يتسنى لأي كان تقييم الدراسات السابقة وبالتالي تقويم وتحسين الأدوات المنهجية، أهم عامل كان سيساهم في دفع هذا التخصص قدما وفي وقت مبكر.

المشكلة الأخرى التي طرحت في هذه المرحلة وهي بطريقة ما تعتبر نتيجة منطقية للمشكلة الأولى (أي غياب منهجية واضحة)، تتمثل في اختراق القيم لأجندة البحث فالحقائق والقيم لم يكن من السهل التمييز بينهما في النصوص "العلمية" التي صدرت خلال نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، كما لم يكن من السهل فهم ما إذا كان البحاثة يتحدثون عن خياراتهم الشخصية أم عن أولويات البحث أم حقيقة عمل المؤسسات الدستورية التي يزعمون دراستها، وهو مشكل ظل قائما حتى مع ظهور تحدي "أنطولوجي" للدولاتيين يتمثل في النزعة التعددية.

3- التحدي الباراديمي التعددي في حقل علم السياسة

خلافا لما قد يعتقد البعض، فإن ازدياد قوة التحدي المعرفي الذي واجهته النزعة الدلاوتية لم يكن مصدره باحثون من خارج هذا البارادايم بل من داخله، فـ "بيفهوت" و"ويلسن" كانا أول من انتبه إلى أنه وخلف المؤسسات الرسمية للدولة كان هناك مؤسسات غير رسمية فاعلة وتمارس ضغطا معتبرا على عملية صناعة القرار. ويضربون مثلا على ذلك اللجان غير الرسمية في المؤسسة التشريعية وفي الأحزاب وعدد من مجوعات الضغط الناشئة.

وربما كانت طبيعة النظام السياسي الأمريكي هي ما ساهم في نمو التحاليل التي تأخذ بعين الاعتبار خاصية تعدد الفواعل، هذه الخاصية التي ورغم أن "الدولاتيين" يقرون بها إلا أنهم يعتبرونها مشكلة يتعين حلها لا وضعية ينبغي تثمينها، هذه هي الحقيقة التي يشير إليها مؤلف "آرثر

بنتلي" Arthur Bently المعنون: "عملية الحكم" The Process of Government والذي يعتبره السلوكيون أحد رواد السلوكية التعددية.
عبّر "بنتلي" عن إدانته لهيمنة مجموعات المصالح على السياسة الأمريكية، وهو ما يتفق مع أحد أسلاف السلوكية "تشارلز ميريام" Charles Merriam والذي دعا في مؤلف نشره خلال العشرينيات من القرن العشرين إلى تقوية الديمقراطية وتعزيز التحكم في العملية السياسية والرعاية الاجتماعية.

لكن ومع أن نظام الدولة المركزية قد تعرض للنزيف مع فقدانه للتحكم في العديد من الأجهزة، إلا أن تقديس الدولة استمر خلال العشرينيات لأنها كانت تلبي تطلعات معيارية، منها صعود التيارات القومية في أوربا.

لقد حاول "دريزيك" فحص مدى ثورية الطرح التعددي فوجد أنه بالنسبة لبعض الباحثين، يعتبر صعود هذه "النزعة التعددية" في العشرينيات بمثابة الثورة المعرفية الحقيقية الوحيدة التي

شهدها علم السياسة في الولايات المتحدة، فـ "جورج كاتلين" George Catlin، أحد المدافعين عن "النزعة لتعددية" كان يرى أن التعدد يعود على اختلاف مصالح المجموعات المشكلة للنسيج الوطني، لا على تعدد تجارب هذه المجموعات (ووسائلها)، وهو ما يتفق مع الافتراضات السلوكية، مما يؤكد على القول بأن التيار السلوكي لم يكن ثوريا بل مجرد استمرار لتحول النموذج الإرشادي الذي قاده "كاتلين" التعددي ينطوي على بعض الصحة.

4- التحول الباراديمي الأول في علم السياسة – الثورة السلوكية-

بعد قرابة نصف قرن من سيطرة "البارادايم الدولاتي"، ومع إخفاق "البارادايم التعددي" في تحويل أجندة البحث في علم السياسة عن اهتماماتها الأنطولوجية، فإن ظهور "البارادايم السلوكي" استطاع إحداث تحول جدي لكن على المستوى المنهجي، التي كانت بمثابة نقطة الضعف الرئيسية في "البارادايمات" السابقة. وهكذا فقد تبنى "الاتجاه السلوكي" نزعة علمية متطرفة موضوعها التعددية في شقها المتعلق بالمصالح لا القيم، أي ذلك التعدد الذي يقبع تحت مظلة التوافق حول المنطلقات والأسس بين جل المصالح الاقتصادية المتعارضة. ولم يمر وقت طويل، أي مع نهاية الستينيات فقط، ظهرت كتابات عديدة تشيد بانتصار السلوكية، وأعطى ذلك انطباعا بأن "السلوكية" ثورة تحصلت على رضا الأكاديميين بفضل نجاحها في إعادة صياغة أجندة البحث، كنتيجة لإسهامات المؤيدين والخصوم على حد سواء، وأبرزهم على الإطلاق العلماء الألمان الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية مثل "هانتس مورقنتهاو" Hanz Monrgenthau و"ليو شتراوس" Leo Strauss الذين أربكوا الأوساط الأكاديمية بانتقاداتهم اللاذعة لواقع التحليل السياسي في علم السياسة والذي يفتقد حسبهم للتأصيل النظري والتوجيه المنهجي.

لقد ظهرت بدايات الاتجاه السلوكى فى العلوم الاجتماعية قبل الحرب العالمية الأولى بأعوام، ففى الولايات المتحدة الأمريكية جاء عالم النفس " واطسون : J. Watson " الذى خرج على التأمل الباطنى فى التحليل النفسى وانصب اهتمامه على الظواهر الخارجية التى تعبر عن نفسها بصورة حسية. وهنا نميز بين لفظتين غربيتين هما: "Behaviourism" و "Behaviouralism" فالأولى "Behaviourism"تشير إلى السلوكية التى جاء بها " واطسون " الأمريكى حيث استبعد كل ما هو غير محسوس عن التحليل النفسى، أما اللفظة الثانية فهى تشير إلى السلوكية كاتجاه سائد فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث راحت تأخذ فى الحسبان دراسة الدوافع والأحاسيس على نحو ما تبلورت كاتجاه علمى تراكم على المنهج التجريبى كما سيأتى، وهذا ما جعل " هانز إيلو : Heinz Eulau " فى كتابه " الاتجاه السلوكى : Behavioral Persuasion " (عام 1963) يؤكد على ضرورة الاهتمام بالدوافع والأحاسيس التى من وراء السلوك البشرى .

ونشير هنا إلى أنه فى فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى كانت هناك دراسات قد تناولت السلوك الإنسانى فى مجال السياسة. كما كان من شأن "جراهام والاس: Graham Wallace " فى كتابه : " الطبيعة البشرية فى مجال السياسة : Human Nature in Politics " والذى نشر فى عام 1908 حيث أشار " والاس " فى مقدمة كتابه إلى النقص الذى تعانيه الدراسات السياسة فى أيامه من عدم وجود أية محاولة لمعالجة الأحداث السياسية فى علاقتها بالطبيعة البشرية، وأن كل الدراسات فى أيامه كانت تهتم بالتحليل النمطى الذى يسلم بثبات طبيعة الإنسان وينتهى إلى البحث عن الحكم الصالح، فنبه " والاس " إلى اختلاف سلوك الأفراد داخل نفس الجماعة لاختلاف طبائعهم . هذا وفى نفس العام (1908) صدر كتاب " The Process of Government " للكاتب الأمريكى " Arthur F. Bently " والذى يعد المؤلف الأم فى مجال الدراسات السياسية السلوكية.

وفى منتصف العشرينات من القرن العشرين ظهرت مدرسة "شيكاغو" فى الولايات المتحدة الأمريكية ومن أبرز كتاباتها كتاب " لتشارلز مريام : Charles Merriam " بعنوان : جوانب جديدة فى دراسة الواقع السياسى " New Aspects of Politics " الصادر سنة 1925، والكتاب فى جملته دعوة إلى إضفاء نظرية سيكولوجية فى تحليل الواقع السياسى وذلك على أثر

إضـــفاء تلك النظرة فى علم الاجتماع. كما دعا " ماريام " إلى استخدام أدوات جديدة فى التحليل السياسى وبالذات الإحصاء كأداة هامة للدراسات الإمبريقية (الاختبارية) كما ركز " ماريام " على الحكم كعملية وعلى دراسة جماعـــات المصـــالح حيث أصبحت تلك الجماعات موضع اهتمام بالغ فى هذه الدراسات.

وفى الفترة السابقة على الحرب العالمية الثانية مباشرة قدم " هارولد لازويل: Harold Lasswell " فى مؤلفه " Power and Personality " محاولـــة لإضـــفاء نظرة سيكولوجية أيضاً فى مجال الدراسات السياسة، إلى جانب تركيزه على القوة كمادة لعلم السياسة، ونظراً لاهتمامه الشديد بالتحليل الســـيكولوجى للظواهر السياسية يعتبر " لازويل " همزة الوصل بين السلوكين المـــتقدمين (كبنتـــلى وماريام) وبين السلوكين الذين جاءوا فى أعقاب الحرب العالميـــة الـــثانية.

فى أعقـــاب الحـــرب العالميـــة الـــثانية برزت فى دهاليز الكونجرس الأمـــريكى فكـــرة مســـاعدة الـــبحوث والدراسات الإنسانية، فقد كان أعضاء الكونجرس يرون فى عبارة "علم المجتمع: Social Science " إيحاءً بفكرة " الاشـــتراكية : Socialism " ، ولإبعـــاد تلك الشبهة جاءت عبارة " العلوم السلوكية : Behavioral Sciences " كتسمية لكل من علم الاجتماع وعلم الـــنفس وعـــلم الانـــثروبولوجى، وفى نفس الوقت كانت منظمة " فورد" تعيد تنظيمها الداخلى وقد قررت أن تخصص إحدى وحداتها لتشجيع وتنمية التطور العـــلمى للدراســـات الاجـــتماعية (بما فيها السياسية) فلم تجد خيراً من تلك التسمية " علوم سلوكية" لتضفيها على تلك الوحدة التى أسمتها وحدة "العلوم السلوكية".

ولقد كانت هذه الاعتبارات من وراء تبلور ملامح الاتجاه السلوكى فى العـــلوم الاجـــتماعية بصفة عامة، وفى الدراسات السياسية بصفة خاصة فى الغـــرب. ولقد تأكد هذا الاتجاه وتبلورت حدوده ومعالمه فى التحليل السياسى فى الخمسينات وحتى أواخر الستينات من القرن العشرين.

بدأت ملامح الثورة السلوكية تتضح أكثر عبر صفحات المنشورات التي ظهرت بين عامي 1951-1952، حيث أكدت نقطتين أساسيتين: تبني التعددية كمنطلق أنطولوجي والتخلي عن الأحادية الدولاتية، لكن مع تحول مهم وهو الاهتمام بسلوك الفواعل لا ببنيتهم المؤسساتية؛ إعطاء أهمية أكبر لطريقة دراسة السلوك السياسي دون المجادلة بشأن من يستحق أن يكون بمثابة مرجعية للتحليل، وينطوي ذلك كله على البحث عن الأنماط النظمية systemic التي يمكن أن نخلص إليها عبر الدراسة المنهجية للسلوك السياسي.

وهذا الاتجاه التجريبى السلوكى ينظر أصحابه إلى المؤسسات السياسية بمنهج التحليل السياسى التجريبى، بتحليلها تحليلاً علمياً – أى فى ضوء ممارستها للنشاطات وأدوارها الفعلية، والتى كثيراً ما تنشأ نشأة واقعية، حتى وإن لم ترد فى النصوص الدستورية، ومن ثم باعتبارها مؤسسات حكم، وعملية الحكم نشاط فعلى، فهى جديرة بأن تحلل تحليلاً تجريبياً فيلقى عليها الضوء من ثنايا نشاطاتها الفعلية، وبنظرة سلوكية، وحينئذ تسمى «بالحكومة: Gevernment» أو الحكومات.

- أهداف الاتجاه السلوكي: تتمثل أهداف الاتجاه السلوكي فيما يلي:

أولا : أنه اتجاه جاء لكى يستهدف بناء نظرية ليبرالية عامة وشاملة تفسر كل علاقات المجتمع، وذلك فى مواجهة النظرية الماركسية.

ومما لا شك فيه أن الاتجاه السلوكى اتجاه ليبرالى يرتبط بالدرجة الأولى بالقيم الليبرالية فأصحاب هذا الاتجاه (وهم فى غالبيتهم من الولايات المتحدة الأمريكية "كابيستن" و"ألموند" ..إلخ) فى تقديمهم للنماذج النظرية المعاصرة قد صوروا فروضها من الواقع الأمريكى ويدعون بأنها نماذج عامة صالحة لتفسير الحياة السياسية فى أى مجتمع معاصر، فإلى جانب أن ذلك

ثانيا : أنه تيار جاء فى مواجهة التحليل التقليدى (النمطى) الذى يفترض – من وجهة نظر أصحاب الاتجاه السلوكى – ثبات طبيعة الإنسان وينتهى إلى تصوير نظم الحكم الصالحة تبعاً لذلك. أما أصحاب الاتجاه السلوكى فهم يؤكدون على اختلاف سلوك الأفراد داخل نفس الجماعة لتباين الطبائع البشرية، ومن ثم يهتمون بالجانب الديناميكى من عالم السياسة وليس الجانب الاستاتيكى. وبعبارة أخرى فهم يبحثون عن بديل للتصورات الذاتية، وعن المزيد من الديناميكية التىتتمثل فى دراسة النشاطات السياسية (ورغم ذلك فهم ينتهون إلى وضع السلوك الإنسانى فى قوالب جامدة واجبة الاتباع ومن ثم افتراض ثبات السلوك الإنسانى).

ثالثا : أنه اتجاه جاء لكى يلطف من معالجة المنهج العلمى التجريبى للقيم، فالمنهج العلمى التجريبى قوامه الملاحظة والتجريب من أجل التفسير، والملاحظة هنا لا تنصرف على الظواهر السياسية فى جملتها بل الظواهر الحسية منها، وهى قليلة، ومن ثم ينحصر نطاقه فى إطار ضيق. ذلك أن الظواهر السياسية فى غالبيتها هى ظواهر قيمية (كيفية) تمثل القيم بالنسبة لها المحرك الرئيسى، فالقيم هى التى تحكم النشاطات السياسية للأفراد من ناحية، وهى الأساس الذى تقوم عليه النظم السياسية المعاصرة من ناحية أخرى.

- أبعاد الاتجاه السلوكي في الظاهرة السياسية: يمكن تلمس أبعاد الاتجاه السلوكي في تحليل النظم السياسية في: منهج التحليل، مادة التحليل، وأدوات التحليل.

أولا- من حيث منهج التحليل:

وهنا نشير إلى أن أصحاب الاتجاه السلوكى" Behavioral Persuasion " وإن كانوا يعتقدون بأنهم أصحاب منهج مستقل لكن اتجاههم فى حقيقة الأمر لم يخرج عن إطار المنهج العلمى التجريبى، وكل ما قدمه أصحاب هذا الاتجاه هو الاتجاه نحو العلمية بصدد إجراءات المنهج التجريبى من ملاحظة وتصوير الفروض وتجريبها للانتهاء إلى التفسير بصدد الواقع السياسى المستهدف. فهم يبدءون بدراسة السلوك الفعلى الذى يقبل الملاحظة ثم يقومون بتصوير الفروض على أساس أن الفرض يحدد لديهم العلاقة بين عاملين أو أكثر، وتصوير الفرض- عندهم- يقتضى قدراً كبيراً من الاهتمام بجمع وتحليل البيانات التى تتعلق بموضوع المادة المستهدفة، ويتم تحليلها بوسائل بالغة الدقة وذلك بهدف التحقق من صحة الفروض- أى بهدف اختبار الفروض، ثم بعد إثبات صحة هذه الفروض تصبح فروضاً علمية ولكى تستخدم بعد ذلك ليس فقط لفهم وتفسير الواقع المستهدف بل والتنبؤ بشأنه. ومن ثم الوصول إلى تعميمات بشأن العلاقات الارتباطية بين المتغيرات مع افتراض أن النتائج التى خلص إليها باحث معين لابد وأن يصل إليها باحث آخر إذا استخدم نفس الإجراءات ونفس البيانات.

ثانيا- من حيث مادة التحليل:

إن الاتجاه السلوكى (على نحو ما سلف) يحلل بالأساس النشاطات السياسية للأفراد والجماعات، ومن ثم فهو لا يهتم بتحليل الظواهر السياسية.وتبعاً لذلك فالسلوكيون لا يعنون -مثلاً- بتحليل ظاهرة السلطة السياسية بل يعنون بتحليل علاقات تلك الظاهرة-أى النشاطات المنبعثة عنها من جانب الحاكمين (إصدار القرارات) ومن جانب المحكومين (الامتثال لقرارات الحاكمين)، أو نشاطات المؤسسات السياسية الرسمية التى ينظر لها كجماعة من الجماعات المتفاعلة فى الحياة السياسية (على نحو ما أوضح "بنتلى" من قبل) حيث لا تمييز بين النشاطات السياسية الرسمية واللارسمية.

وهكذا فإن مادة المعرفة السياسية تتمثل لدى السلوكيين فى النشاطات السياسية، والسلوكيون عند تحليلهم للنشاطات السياسية يلتقون على أمور خمسة :

أولها : التوسع فى دراسة تأثير النشاطات الاجتماعية (الاقتصادية - الثقافية...) على النشاطات السياسية كجزء من النشاطات الإنسانية، ومن ثم دراسة للنشاطات السياسية بصورة أشمل وأعمق، وهو ما يعبر عنه السلوكيون " بالتكامل : Integration ".

ثانيهما : أن النشاطات السياسية (للأفراد والجماعات) تسير على انتظام من شاكلة الظواهر الطبيعية، وهذا ما يعبر عنه السلوكيون بالانتظام "Regularity " حيث يرون وجود تشابه ملحوظ فى النشاطات السياسية للأفراد والجماعات، ومن ثم يكون التعبير عن ذلك الانتظام فى صورة قوانين علمية قادرة ليس فقط على تفسير الواقع السياسى بل والتوقع بشأنه.

ثالثها : أن أصحاب الاتجاه السلوكى وهم يحللون النشاطات السياسية للأفراد والجماعات يفصلون بين "القيم :Values " وبين " الأحداث: Facts " فصلاً نهائياً على أساس أن القيم تقع فى إطار ما يجب أن يكون عليه عالم السياسة، وأن الأحداث تقع فى إطار ما هو كائن بالفعل فى عالم السياسة. ومن ثم يجب التمييز بينهما عند التحليل، وتبعاً لذلك التمييز يؤكدون على ضرورة تحرر الباحث من القيم الذاتية وصولاً إلى الموضوعية .

رابعها : أن أصحاب الاتجاه السلوكى فى دراستهم للنشاطات السياسية، وابتعادهم عن مشكلات مجتمعهم (على نحو ما سيأتى) يصرون على الارتباط بما يسمونه "بالعلم البحت: Pure Science " والذى يعنى بالكشف عن الحقائق لذاتها ودون السعى إلى وضع سياسات تهدف إلى حل مشكلات المجتمع على ضوء هذه الحقائق البحتة. فهم يطقون أهمية بالغة على العلم البحت ويقنعون به حتى ولو لم يمكن تطبيقه على مشكلات المجتمع الآنية لحلها.

خامسها : أن أصحاب الاتجاه السلوكى عند تحليلهم للنشاطات السياسية يلتقون على كون الفرد والجماعة يمثلان معاً وحدة التحليل، فنشاطات الفرد والجماعة إذن هى وحدة التحليل السلوكى. بافتراض أن جوهر السياسة فى الإنسان، والذى هو جوهر النشاطات السياسية ليس بعيداً عن الجماعة كوحدة للتحليل، ومن ثم إضافة دراسة نشاطات الفرد إلى جانب دراسة نشاطات الجماعات، وفى هذا -عندهم- توسعة لدراسة النشاطات السياسية، حيث لا تنفصل نشاطات هذه الجماعات معاً عن نشاطات أعضائها.

ثالثا- من حيث أدوات التحليل:

وبصـــدد أدوات التحـــليل فـــإن أصحاب الاتجاه السلوكى لا يقفون فى تحليـــلهم لعـــالم السياســـة عـــند أدوات التحليل الذهنية (من مفاهيم ونماذج ونظـــريات) وإنما تجاوزوا ذلك إلى استخدام أدوات بحثية (تقنية) –أى إتباع أســـاليب وأدوات بحث متطورة للخروج من التحليل النظرى البحت. فاتجهوا إلى استخدام الأساليب الإحصائية والرياضية. حيث تستخدم الإحصاء–لديهم– كأداة لملاحظة الواقع وتجريبه، وتستخدم الرياضة كأداة للتعميم، وهم يهدفون بذلك الانتهاء إلى تفسير ذى درجة كبيرة من الدقة والوضوح.

لقد هيمنت "السلوكية" تدريجيا على التخصص، لكن ذلك لم يجعلها بمنأى عن الانتقادات التي تصاعدت حدتها مطلع الستينيات. هذه الانتقادات لم يكن لها من دور سوى تأكيد هيمنة "السلوكيين" ونجاحهم في إعادة صياغة أجندة البحث في علم السياسة، وهو ما أقر به حتى المناوئين لهم والذين كانوا مهمشين في هذا الحقل المعرفي. غير أن النقد تجاههم تنامى، لكن هذه المرة فإن مصدر النقد لم يكن من "التقليديين ذوي النزعة التاريخية"، بل من باحثين يطالبون بدور إيجابي لعلم السياسة، من خلال إعطائه لمسة نقدية وتوجيه اهتمامات الباحثين نحو قضايا المجتمع.

5- التحدي الباراديمي للسلوكية – الاتجاه ما بعد السلوكي-

ممـــا تقـــدم يتـــبين أن عـــلماء السياســـة المعاصرون قد ساروا فى دراساتهم (السلوكية) فى نفس الاتجاه مع العلوم الاجتماعية الأخرى وبالذات عـــلم النفس والاجتماع والأنثروبولوجى فى الخمسينات والستينات من القرن العشـــرين، وكـــل ذلـــك من أجل دفع علم السياسة لكى يكون أكثر علمية فى مـــنهجه وأدواته. ولكن الذى حدث فى نهاية الستينات من القرن الماضى أن السلوكيين انقسموا على أنفسهم إلى سلوكيين نظريين وعلميين (على نحو ما ســـلف)، وإلى حـــد قـــول " أيســـتن " : " إنه لم يكن هناك اتفاق فى التحليل السياسى على المادة والمنهج " ، هذا إلى جانب التباين فى أدوات التحليل من أدوات ذهـــنية إلى أدوات فـــنية والتركيز على تلك الأدوات أكثر من موضوع التحـــليل ذاتـــه حيـــث كـــثرت الدراسات السلوكية فى الجوانب الفرعية لعالم السياســـة، وأصـــبحت الدراســـات الـــتى تهتم بدراسة عالم السياسة الوطنى (أو الدولى) فى جملته ضئيلة.

مع تصاعد حدة الانتقادات التي طالت السلوكية فقد جاء المؤتمر السنوي لـ"الجمعية الأمريكية لعلم السياسة" سنة 1967 فرصة لمأسسة الاتجاه الذي أصبح يعرف لاحقا من طرف رواد السلوكية وعلى رأسهم "دايفيد إيستن" بـ "ما بعد السلوكية" post-behavioralists، غير أن المنتسبين إلى هذا الاتجاه النظري الصاعد يفضلون نعت أنفسهم بـ المؤتمر من أجل علم سياسة جديد" CNPS.

وإزاء كل هذا حدثت ردة للسلوكية بدأت بنهاية الستينات وبداية السبعينات من القرن العشرين، وجاء اتجاه توفيقى بين مدرستى السلوكية النظرية والسلوكية العملية، ولقد جاءت هذه الردة لإدراك السلوكيين بقصور اتجاههم السلوكى. وهذا الاتجاه التوفيقى أو تلك الردة التى جاءت لتقويم الاتجاه السلوكى وتجميع السلوكيين على كلمة سواء، هى ما عرفت باسم : "اتجاه ما بعد السلوكية : Post-Behavioralism ". وجوهر هذا الاتجاه يتمثل فى ضرورة تحول البحث فى مجال السياسة إلى موضوعات ومشاكل أكثر أهمية من ناحية، ومن ناحية أخرى أخذ القيم بعين الاعتبار فى تحليل عالم السياسة، فنظراً لأن الموضوعات التى كان يتناولها الاتجاه السلوكى ذات أهمية محدودة فقد أخفق السلوكيون فى التنبؤ بحالة عدم الاستقرار السياسى والاجتماعى ، التى تعرض لها المجتمع الأمريكى خلال عقد الستينات من القرن العشرين، أو حتى فى المساعدة على تجاوز هذه الحالة، ومن ثم كان مطلوباً من السلوكيين التخلى عن العلم البحت والاتجاه إلى العلم

السنفعى- أى تطويع الحقائق التى ينتهى إليها العلم البحت لخدمة المجتمع، و بما يؤدى ذلك لمواجهة مشاكل المجتمع وخلق واقع سياسى واجتماعى أفضل، بالإضافة إلى أن كل ذلك لا يحدث بمعزل عن القيم التى تحكم المجتمع وتوجه تطوره. من هنا فإن إخفاق السلوكيين فى الوصول إلى دراسة أكثر دقة وأكثر علمية لعالم السياسة، وإخفاقهم فى التصدى لمشكلات مجتمعهم قد مهد لاتجاه ما بعد السلوكية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن اتجاه ما بعد السلوكية ليس إنكاراً لما حققه الاتجاه السلوكى فى فترة الخمسينات

والستينات من القرن العشرين، بل هو محاولة للاتجاه بالدراسات السياسية إلى آفاق جديدة نحو العلمية. وهذا الاتجاه الجديد الذى بدأ من نهاية الستينات وأوائل السبعينات من القرن العشرين، يؤكد أصحابه (وهم فى غالبيتهم أصحاب الاتجاه السلوكى) على وضع أسس جديدة لتحليل عالم السياسة تلائم طبيعته.

ـ أسس الاتجاه ما بعد السلوكى:

أولا : الالتزام بالعلم التجريبى مع إضفاء النظرة السلوكية :

ويتم ذلك بالتأكيد على أمور ثلاثة لدى أصحاب اتجاه ما بعد السلوكية:

أولها : أن مادة التحليل السياسى المعاصر هى النشاطات والظواهر السياسية، ومن ثم فعند تحليل عالم السياسة فلابد أولاً من تحليل نشاطاته وظواهره أو الكشف عن علاقات الارتباط أو التوافق بينها، وذلك كله بصدد مشكلات المجتمع السياسية الهامة، ثم البحث بعد ذلك عن أدوات البحث الملائمة. وبالنسبة للقيم: فعند تحليل مادة عالم السياسة لا ينبغى إنكار دور القيم كلية، بل التأكيد على أهمية القيم التى تلعب دوراً هاماً فى عالم السياسة، ويلاحظ هنا أن هذا ليس اعترافاً كلياً بالقيم (من جانب أصحاب اتجاه ما بعد السلوكية) بل اعترافاً جزئياً، حيث تدرس القيم كجزء من الواقع السياسى أيضاً.

ثانيها : أن منهج التحليل السياسى المعاصر هو المنهج العلمى التجريبى بكل مقوماته إلى جانب تراكم النظرة السلوكية عليه، حيث تعنى تلك النظرة بتحليل نشاطات الأفراد والجماعات فى الحياة السياسية ودونما تمييز بين الرسمى واللارسمى منها، وذلك بقصد التعرف على الدور الفعلى لكل منها فى رسم السياسات العامة لمجتمعها. من هنا فالتفسير العلمى الأوحد للتباين فى سلوكيات الحياة السياسية فى المجتمعات المختلفة لا يتم إلا من ثنايا هذه النظرة السلوكية المتراكمة على المنهج العلمى التجريبى .

ثالثها : التأكيد على مدى ملائمة أدوات البحث للمادة المستهدفة، فالمهم التركيز على تحليل مادة علم السياسة ثم البحث بعد ذلك عن الأدوات المناسبة، ومن ثم فعند تحليل عالم السياسة ليس المهم استخدام أدوات بحثية متقدمة، فالأهم هو تحديد ما الذى سيحلل أولاً ؟.

ثانيا : تحديد أهداف علم السياسة التجريبى :

ومعنى تحديد أهداف لعلم السياسة التجريبى (السلوكى) أى ربط كل دراساته بالإيديولوجية الليبرالية وفى هذا الصدد يقول " إيستن" :

أولا : أنه بصدد تركيز أصحاب الاتجاه السلوكى (والذى هو واحد منهم) على تحليل عالم السياسة من أجل الوصول إلى صيغ مجردة، فهم بهذا انفصلوا تماماً عن عالمهم الخارجى، فالعالم الغربى فى الستينات من القرن العشرين كان يعيش صراعاً اجتماعياً متزايداً رغم ثرواته المادية الهائلة، فإن لم تكن مسئولية علماء السياسة الوصول إلى الاحتياجات الحقيقية للمجتمع وحل مشاكله، فما هى فائدة التجريد وفائدة الدراسات السياسية؟. من هنا : جاء ما يسمى " بطوم السياسات : Policy Sciences " والتى تعنى تطويع الحقائق التى يكشف عنها علم السياسة (البحت) لخدمة المجتمع.

ثانيا : وبصـــدد ضـــرورة ارتباط العلم البحت بفلسفة مجتمعه فقد قال "إيســـتن" أن العـــلم التأمـــلى غيـــر ملائـــم لعصرنا (عصر انقسام العالم إلى معسكرين شرقى وغربى : شيوعى وليبرالى، وكل منهما يقيم وأساليب تفكير مختـــلفة)، وأكـــد " إيستن " على ذلك بقوله : " إن ما قد يصلح للقرن التاسع عشـــر، عصـــر الاتفـــاق بيـــن الأمم المتحضرة (وهى عنده الأمم الأوروبية والأمـــريكية) لا يصلح لعصرنا، وينتهى " إيستن " إلى القول هنا : " بأن أى عـــلم ليـــس له بعض الالتزامات القيمية لا قيمة له ". كما دعا " إيستن " إلى العمل على إعادة تشكيل المجتمع – أى دفع المجتمع تجاه أهدافه التى بلورها مفكـــرو القـــرنين الســـابع عشـــر والثامن عشر فى أوربا، بل والاتجاه نحو تســـييس المجـــتمع بكل فئاته كأمر لا مفر منه (لمواجهة المعسكر الشيوعى آنذاك).

6-بريسترويكا علم السياسة وإعادة النظر في مستقبل الحقل ـ

إن إخفاق ثورة "المؤتمر من أجل علم سياسة جديد" لم يكن إخفاقا كليا بل يجب الإقرار بأن عدم نجاحهم لا يعني بالمقابل نجاح "السلوكية" فهذه الأخيرة وإن استمرت إلا أنها استمرت وهي فاقدة لهويتها التي انطلقت بها وخاصة في الشق المتعلق بزعمها إمكان إرساء أسس علم محايد أو علم مجرد من القيم. فقد قدم هذا التيار تنازلات متتابعة على مستوى "الجمعية الأمريكية لعلم السياسة" التي تعتبر محرك التغيير "البارادايمي" الذي لا يمكن تجاهله.

لقد تأكدت قوة التيارات الداعية إلى إعادة النظر في واقع الحال في الحقل المعرفي لعلم السياسة، عقب قيام مئات علماء السياسة الأمريكيين بتأييد محتوى الرسالة الالكترونية التي صاغها وأرسلها مجهول سمى نفسه "السيد برويسترويكا" يدعو فيها إلى إصلاح البيت الداخلي لعلم السياسة عبر ضمان انفتاح الحقل على التعددية المنهجية ورفع الوصاية التي فرضها "الكمّيون" عليه.

يقول "روجر سميث" Roger Smith بشأن الثورة التي حاول تيار "البرويسترويكا" شنها على التقليد البحثي السائد "بارادايم الخيار العقلاني" rational choice paradigm، وعلاقته بـ تيار "المؤتمريين": "لقد جاءت الحركة من أجل برويسترويكا في علم السياسة في سياق مختلف عن الذي ظهر فيه 'المؤتمر' Caucus حيث اتسم بصراعات داخلية حادة في الأوساط الأكاديمية حول قضايا مهنية لكن كلتا الحركتين تشتركان في مسالة واحدة على الأقل وهي رغبتهما في إحداث تحولات عميقة في علم السياسة من أجل تسخيره لخدمة القضايا السياسية الملحة بدل المغالاة في المراجعات المنهجية التي لا تنتهي".